الأنباء
الاحد 5 ابريل 2020
alanba.com.kw

ومضات

الحقبة «التعليمية» الكورونية!

يوسف عبد الرحمن
y.abdul@alanba.com.kw

تخبطوا في أي شيء يتصلح إلا التعليم، أما كفانا ما حصل؟

رسالتي اليوم لمعالي وزير التربية د.سعود الحربي وأركان الوزارة حول «التعليم عن بُعد»؟.. وأعرف تماما ان هذه قضية مستجدة.

واضح ان د.سعود الحربي يصرح لـ «الأنباء» بأنه لم يتعرض لأي ضغوط لتنفيذ قرار «التعليم عن بعد» الأسبوع القادم، أي بعد السبت ولنقل من الأحد القادم، وإلى أين؟ الله وحده يعلم.

أنا كمواطن وكمعلم مارس مهنة التعليم ثم العمل النقابي والصحافي.. بودي أن أسأل بعض الأسئلة حتى لا يقال انه في «الحقبة الكورونية» جرى بحث هذا الأمر على عجل وتم تطبيقه، كما مرت تجارب في التعليم عاصرت بعضها مثل: «نظام المقررات ـ مدرس المجموعة ـ منهج الأهداف ـ منهج الكفايات»، والآن منهج مختلط بين المعايير والأهداف.

أتمنى معالي الوزير ألا نستعجل في هذا الأمر كما عودتنا وزارة التربية، فلقد عايشت أنا وأبناء جيلي (تخبطا)، ما يجعلنا نحذر ونخاف من تطبيق المزيد من التجارب كما فعلوا في السابق ودون دراسات تقييمية وتقويمية.

أنت بحاجة إلى ان تلجأ الى «القيادات التربوية التي تقاعدت» من كل القطاعات في التوجيه والإشراف الفني والمدرسين الأوائل وتجلس مع هذه اللجنة الاستشارية وتأخذ رأيهم أولا وعليك الا تهمل جمعية المعلمين الكويتية فهي خير أداة شعبية تربوية نقابية لإنجاح اي تجربة تريد تطبيقها وبها قيادات مختلفة من كل المراحل وستعطيك رأيها دون «ضغوط القرار الحكومي» وتكون خير معين لك في انجاح اهدافك!

عليك ان تشكل «لجنة استشارية اعلامية» وتحول احدى القنوات الفضائية الكويتية الى «قناة تربوية» تبدأ بتكوين كادر تربوي تعليمي اعلامي يساعدك في تنفيذ خططك إذا أردت ان تمارس التعليم عن بعد.

معالي الوزير: التعليم عن بعد اليوم «حاجة ضرورية» لكن التطبيق يحتاج إلى وقفات فأعد عدتك لأمر «صعب سهل»، صعب إن تم التطبيق دون تدريب الكوادر وتهيئة أولياء الأمور والمجتمع كله، وسهل متى ما جهزت هذه الكوادر المقترحة التي تعينك على تطبيق ما عزمت عليه، فالكادر البشري هو الضمان لإنجاح مشروعك.

ومضة: معالي الوزير: والله العظيم أنا بالأساس متعاطف معك ومع مقاصدك النبيلة في إيجاد (التعليم المتوقف) لعيالنا لكن اخاف عليك الفشل الذريع ان استمر الحال وقدمت على هذه التجربة دون الاستعداد الطيب لها!.. حتى الآن لم نرَ ردة المجتمع على خطوتك.

ان وزارة التربية لديها كواكب تعليمية تملك الخبرة، عليك اليوم الاستعانة بهم فهم والله خير معين لك بعد توفيق الله.

آخر الكلام: أعلم أنك تعمل على مدار الساعة من اجل عيالنا، وقبل الاستعانة بمؤسسة التقدم العلمي وغيرها من مؤسسات الدولة استعن بجمعية المعلمين الكويتية فهي الأولى بهذا «الاتصال الضروري» الآن لأننا في مركب واحد، (كن النوخذة) لكن لا تهمل البحّارة.

زبدة الحجي: «التعليم عن بعد» ربما هو خيارنا الوحيد عقب توقف التعليم في مدارس وزارة التربية والجامعة، والكويت وغيرها من الدول صارت تعاني من طول الوقت خاصة ان تزايد الفراغ وتذمر اولياء الأمور جعلهم يمارسون الضغوط على الحكومة وبالتالي وزارة التربية، ما جعلنا الآن امام (خارطة تعليم) جديدة تقتضي سلسلة من القرارات لإعادة مزاولة النشاط التعليمي في المدارس والجامعات والكليات وشغل وقت طلبتنا!

«التعليم عن بعد» ليس ابتكارا قديما ولكنه تطبيق جديد يحتاج الى مبادرات بعيدة عن الروتين الرسمي وسينجح اذا استبدل بمبادرات شعبية تطوعية بعيدا عن الرسميات!

طبقت بعض المدارس مثل مدرسة ماريا القبطية للبنات التجربة وبادر القائمون عليها بإطلاق برنامج للتعليم عن بعد يحمل اسم «مستعدين».

لكن الى اي مدى نجح هذا البرنامج والتطبيق؟ الله اعلم.

يجب أن يُسأل اهل ميدان هذه التجربة.

ما أعرفه عن وطني وأبناء وطني انهم اصحاب «همم عالية» وأتمنى من كل قلبي ان ينجح معالي وزير التربية د.سعود الحربي في عودة عيالنا للتعليم ولو عن بعد!

نصيحتي الأخيرة: المتقاعدون من اسرة التربية وجمعية المعلمين وقناة تلفزيونية هي اسلحتك لتطبيق هذه التجربة، اللهم اني بلغت، اللهم فاشهد.. في أمان الله.

جمعية المحامين أعدت دراسة أشارت إلى تأثيرات الفيروس على الاقتصاد المحلي

30 ألفاً يفقدون وظائفهم في القطاع الخاص بسبب «كورونا»

استمرار توقف العمل بالمحاكم ستكون له آثاره السلبية

- **التدخل الحكومي العاجل مطلب رئيسي والتأخر يترتب عليه زيادة في الآثار السلبية على سوق العمل**
- **الأزمة الحالية ستؤدي في حال استمرارها لما بعد شهر مايو المقبل إلى إغلاق عدد غير قليل من مكاتب المحاماة**
- **حقوق المتقاضين ممن مازالت تتداول مئات الآلاف من قضاياهم بالمحاكم ومختلف جهات التحقيق ستتعرض للخطر**

أعدت جمعية المحامين الكويتية دراسة حول تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد المحلي كما العالمي وبصفة خاصة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة كالمحاماة.وجاء في مقدمة الدراسة أن الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، «وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون. «المادة 20 من دستور الكويت».

وأضافت الدراسة: مما لا شك فيه أن أزمة وباء فيروس كورونا المستجد تشكل تأثيرا بالغا على الاقتصاد العالمي والمحلي وبشكل أكبر على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة كالمحاماة وفي ظل أيضا انخفاض أسعار النفط، كما لابد أن نؤكد أننا شركاء في تنمية الوطن وحماية أمواله ومقدراته ومستقبل أبنائه وما يصيبه من محن وأزمات وسنكون أول من يساند ويدعم بكل ما نملك. ومما لا شك فيه فإن هذه القطاعات لها أهمية كبرى في مستقبل الوطن وما نسعى له ليس تعويضا إنما دعم لاستمرارية هذه القطاعات الحيوية والمهن الرئيسية على قدر من الكفاءة والجودة بما يتناسب مع اسم وسمعة الكويت.

وتابعت: لا يخفى عليكم اليوم أن قطاع المحاماة من أهم قطاعات المهن الحرة والذي يشكل المنتسبون له نسبة تقارب 9٪ من إجمالي العاملين الكويتيين في القطاع الخاص، حيث يبلغ إجمالي المحامين المقيدين في جدول المشتغلين 4412 محاميا ومحامية، كما يبلغ عدد مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية 1401 وعدد العاملين غير الكويتيين في هذه المكاتب 4215 بالإضافة إلى انهم وكلاء عن مئات الآلاف من المواطنين والمؤسسات والشركات يذودون عن حقوقهم وتعاملاتهم أمام شتى الجهات وهو ما يبين مدى تأثر وتأثير هذا القطاع المهم والحيوي. كما نود أن ننوه بأن مكاتب المحاماة ليست ضمن الفئات المدرجة في الصندوق الوطني لدعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رغم كونها فعليا تصنف ضمن تلك الفئات وهو ما سبق أن طالبنا به ويشكل عائقا كبيرا في طريق إنشاء المكاتب الحديثة.

تطرقت الدراسة إلى الآثار الوقتية وطويلة المدى لأزمة وباء كورونا والتي وبحسب التصريحات الرسمية من وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح تحتاج إلى شهرين ـ على الأقل ـ لنتجاوز أخطر مراحلها وليس انتهاؤها بالكامل في حال جرت الأمور وفق ما هو مرسوم لها، ومثال على الآثار المتوقعة وليس حصرا:

- انخفاض في السيولة وعجز الموكلين عن سداد الأتعاب المقررة في العقود وهو ما يترتب عليه بالضرورة عجزا في سداد الأجرة للعاملين وعجزا في سداد القيمة الإيجارية للعقارات المستأجرة بما سيؤدي بلا شك إلى نزاعات عمالية ومدنية وتجارية.
- ارتفاع حالات إنهاء عقود العمل والبطالة إلى مستويات غير مسبوقة وهو ما يخالف سياسة الدولة في دعم توجه الشباب للقطاع الخاص وضرورة إيجاد بدائل مناسبة برواتب مقاربة في القطاع العام وهو الأمر شبه المستحيل حاليا، وقد تحدثت العديد من التقارير عن أعداد تتراوح بين 20 و 30 الف وظيفة «مبدئيا» يضاف لها الآلاف من خريجي كليات القانون الكويتيين ممن سيصعب توظيفهم في القطاع الخاص خلال الفترة القليلة المقبلة ومع اكتفاء أغلب القطاعات القانونية الحكومية بحسب البيانات الرسمية من ديوان الخدمة المدنية للعديد من التخصصات ومن ضمنها تخصص القانون وهو ما سيخلق أعدادا هائلة من العاطلين عن العمل رغم تميزهم العلمي وصرف رواتب بدل البطالة ومكافأة الخريجين لفترات طويلة ولأعداد كبيرة دون وجود مردود حقيقي.
- ارتفاع عدد الدعاوى العمالية والتجارية والمدنية القضائية المتبادلة بين أرباب العمل والعمل وهو ما سيشكل ضغطا هائلا على المحاكم التي تعاني في السنوات الأخيرة من ارتفاع عدد الدعاوى بمختلف أنواعها وقلة عدد الدوائر ومشاكل في إتمام الإعلانات.
- آثار اجتماعية تتمثل في عدم قدرة أرباب الأسر على الصرف لعدم وجود مدخول وأيضا عجز الأبناء عن إيجاد مصدر دخل وراتب ثابت وهو ما يهدد فئة كبيرة.
- ستؤدي الأزمة الحالية في حال استمرارها لما بعد شهر مايو المقبل إلى إغلاق عدد غير قليل من مكاتب المحاماة، لاسيما ان هناك عددا من مكاتب المحاماة حديثة التأسيس خاصة ان نسبة المصروفات ستتجاوز الإيرادات بشكل كبير جدا.
- تعريض حقوق المتقاضين ممن مازالت تتداول مئات الآلاف من قضاياهم في المحاكم ومختلف جهات التحقيق للخطر نتيجة لعدم قدرة مكاتب المحاماة على القيام بأعمالها ومسؤولياتها المهنية على الوجه الأكمل للأسباب السابقة.

لذا، فإن التدخل الحكومي العاجل مطلب رئيسي والتأخر يترتب عليه زيادة في الآثار السلبية على سوق العمل واستمرارية تلك المؤسسات وفق ما تم شرحه آنفا.

أشادت بمشاركة كثير من المقيمين في مكافحة «كورونا»

جمعية المحامين: نرفض العنصرية ضد الوافدين ونطالب بمحاسبة تجار الإقامات

أكدت جمعية المحامين الكويتية رفضها واستنكارها الشديدين لمحاولات القلة إثارة النفس العنصري سواء أكان طائفيا أو ضد المقيمين على أرض الكويت الذين يشارك الكثير منهم أبناءها في مكافحة وباء «كورونا» بمختلف المهن والوظائف. كما دعت الجمعية في بيان صحافي إلى محاسبة حازمة وعاجلة لكل من تسبب في خلل التركيبة السكانية الذي كشف عن وجود مئات الآلاف من العمالة الهامشية، ومن وقعوا ضحية جشع بعض تجار الإقامات.

وجاء في البيان: ماضون في نهجنا بدعم الوطن والمواطنين وضد كل أشكال العنصرية والتمييز، الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين. المادة 29 من دستور الكويت.

إن جمعية المحامين الكويتية التي وقفت مع الصفوف الأولى ومازالت منذ بداية أزمة وباء فيروس كورونا المستجد جنبا إلى جنب مع المخلصين من أبناء هذا الوطن سواء من خلال لجانها التطوعية كحملة سند التي تقوم بجهود يشهد لها الجميع داخل البلاد وخارجها، أو من خلال تذليلها كل العقبات التي تعوق رسالة السادة المحامين في ظل الوضع الاستثنائي الراهن، لتؤكد رفضها واستنكارها الشديدين لمحاولات القلة إثارة النفس العنصري تارة طائفيا وتارة أخرى ضد إخواننا الوافدين الذين قدم الكثير منهم ولا يزالون للكويت وأبنائها ويشاركون في مكافحة وباء كورونا بمختلف المهن والوظائف وعلى رأسها مجموعة من أطباء وزارة الصحة ويؤدون أعمالهم بأمانة وصدق، الأمر الذي يستدعي معاملتهم المعاملة التي تليق بهم، وتتسق مع مفهوم دولة الإنسانية التي نحيا جميعا تحت سمائها والنصوص الدستورية والمواثيق الدولية، وهو المفهوم الذي رسم منهجه أمير الإنسانية، حفظه الله ورعاه.

وإننا إذ نذكر أنفسنا ونذكر الجميع بخطورة الوضع الذي يعيشه العالم اليوم وما يواجهنا من تحديات تحتاج وبحق إلى تكاتف القوى وترابط الجميع بلا استثناء من أجل العبور بسفينة الوطن إلى بر الأمان، لاسيما أن الوباء لا يفرق بين أحد وأن الجائحة انتشرت في كل أرجاء العالم، ونحن مازلنا بحمد من الله وبفضل ما توافر للكويت من رعاية ربانية ويقظة أبنائها وتفانيهم في العمل من أجلها في وضع يسمح لنا بالتعافي في القريب العاجل بمشيئة الله تعالى، وتجاوز تلك الجائحة من خلال الالتزام بالتعليمات والإرشادات.

وفي السياق ذاته، وفي ظل ما أفرزته الأزمة الحالية من تحديات، فإن جمعية المحامين الكويتية ترى أن خلل التركيبة السكانية الذي تفاقم أثره بتحميل الدولة أعباء كثيرة في ظل الظروف الحالية، والذي كشف عن وجود مئات الآلاف من العمالة الهامشية، وأصبحت تعمل بالمخالفة لقانون الإقامة، إضافة إلى وجود الآلاف ممن وقعوا ضحية جشع بعض تجار الإقامات الذين هيأوا لهم القدوم للكويت مقابل مبالغ مالية، ثم تركوهم يصارعون مصيرهم، الأمر الذي يستدعي محاسبة حازمة وعاجلة لكل من طغت مصالحهم على ضمائرهم وباعوا وطنهم وإنسانيتهم مقابل ثمن بخس رغم النداءات المتكررة بضرورة وضع حد لهذا التلاعب والعبث.

7 مقترحات لتلافي الآثار السلبية: دعم الإيجارات والرواتب وقروض حسنة وإقرار تعديلات تشريعية

تطرقت الدراسة إلى ما قالت إنه دور حكومة الكويت في مواجهة تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد، وأبرز الحلول المقترحة التي تأتي بناء على نص المادة 22 من دستور الكويت «ينظم القانون، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وعلاقة ملاك العقارات بمستأجريها»، وانطلاقا من الأسس الدستورية والقانونية وقواعد العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتشتمل المقترحات على:

1ـ دعم الإيجارات لأصحاب المهن الحرة وإعفاء المستأجرين من قيمة الأجرة أو تخفيضها إلى ما دون الـ 50٪ بحسب قدر المنفعة بالتنسيق مع ملاك العقارات أو تكفل الدولة فيها لمدة تتراوح بين 3 و6 شهور تطبيقا لقاعدة الأجرة مقابل الانتفاع ولوجود حالات قوة قاهرة حاليا تمنع المستأجرين من الانتفاع من العين المؤجرة بشكل كلي للبعض وبشكل جزئي للبعض الآخر نتيجة لإغلاق بعض النشاطات بقرارات مباشرة ونتيجة لحظر التجول الجزئي المفروض في الدولة من الساعة 5 مساء حتى 4 صباحا وهي القرارات التي انتقصت من قدر المنفعة بالعين المؤجرة لأسباب قاهرة لا دخل للمستأجر فيها.

2ـ دعم رواتب كل المواطنين العاملين في المهن الحرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب إيجاد آلية لدعم رواتب العاملين الأجانب في تلك القطاعات أو جزء منها لمدة تتراوح بين 3 و6 شهور، لاسيما ان الرواتب والإيجارات تحديدا تستهلك في أغلب القطاعات الخاصة نسبة تقارب 70٪ من إجمالي المصروفات الشهرية.

3ـ القرض الحسن بمبالغ تصل إلى 100 ألف دينار بشكل اختياري لأصحاب المهن الحرة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررين المسجلين في الباب الخامس مع فترة سماح تصل لمدة سنة مع إمكانية تمويلها من خلال الاحتياطي العام بتشريع خاص أو من خلال تعديل القانون رقم 2013/98 بخصوص إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي نؤكد مرة أخرى على ضرورة شمول مكاتب المحاماة ضمن النشاطات التي يمكن تمويلها وفق الضوابط والشروط.

4ـ إقرار مجموعة من التعديلات التشريعية لضمان حقوق أرباب العمل والعاملين وتتوافق مع صحيح الدستور وخاصة القانون رقم 6 لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي والذي لم يتطرق أو يعالج مثل الأوضاع الاستثنائية الحالية.

5ـ إعفاء القطاعات المتضررة من كل الرسوم الحكومية لمدة عام مثل الرسوم العمالية، الكهرباء والماء وغيرها.

6ـ استحداث هيئة دائمة لإدارة الأزمات وتقدير التعويضات، لكون الأزمة الحالية غير معلوم موعد نهايتها وبالتالي يستحيل حاليا تقدير الأضرار بشكل كامل، كما يأتي هذا المقترح لمعالجة أي مستجدات مشابهة مستقبلا ـ لا سمح الله.

7ـ ضرورة إقرار مجموعة من المقترحات التشريعية بصفة الاستعجال والتي من شأنها تطوير منظمة التقاضي وتفعيل الوسائل الإلكترونية والتكنولوجية والتي أعدتها جمعية المحامين الكويتية مؤخرا وتقدمت بنسخة منها لمعالي وزير العدل المستشار د.فهد العفاسي وعدد من السادة أعضاء مجلس الأمة وتتعلق بتعديل قانون المرافعات بحيث يمكن إتمام إعلان الأوراق القضائية عبر الإيميل أو الفاكس أو الرسائل الهاتفية، وكذلك عبر الشركات المتخصصة وهي المعمول في بعضها بقانون المناقصات وقانون أسواق المال، وكذلك إقرار محكمة اليوم الواحد لبعض الدعاوى ذات القيمة المنخفضة، وإقرار الترافع وتقديم المذكرات عن بعد وإمكانية تقديمها وتبادلها مع أطراف الدعوى بعد تمام الإعلان بالنسبة للدعاوى الجديدة وقبل نظر أول جلسة.

ومن شأن هذه المقترحات أن تقلل أمد التقاضي وسبق أن تم العمل بها في عدة دول ولاقى نجاحا كبيرا وأيضا يمكن في حال إقرارها استكمال الأعمال واستمرارها دون توقف ودون وجود مخالطة بشرية في مثل هذه الظروف الاستثنائية لاعتمادها على الوسائل التكنولوجية، لاسيما ان هناك العديد من الدعاوى ذات الشق المستعجل الذي لا يتحمل أي صورة من صور التأخير أو التأجيل، كما أن هناك قضايا مقيدة لحقوق وحريات الأفراد ودعاوى أخرى قضي باعتبارها كأن لم تكن أو مازالت متداولة لأعوام طويلة بسبب النصوص الحالية التي تحتاج إلى تطوير، فالعدالة البطيئة أقرب إلى الظلم.

كما نقترح إلزام الشركات بتوكيل محامين حرصا على حفظ حقوقهم وخصوصا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية اعتبار مكاتب المحاماة كمحل مختار، حيث لا يخفى عليكم أن بعض المشروعات هي ذات طابع فني أو تكنولوجي ويمكن ممارستها في أي موقع وهذا المقترح من شأنه تطوير العمل القانوني والاقتصادي وأيضا القضائي.

ونحن إذ نضع هذه الدراسة والمدعمة بالبيانات والأرقام والحقائق لندعو وبصدق إلى تدخل حكومي عاجل بمشاركة كل ممثلي القطاع الخاص والمهن الحرة بما يحفظ حقوق العمال وأرباب العمل ويتوافق وصحيح القانون والدستور ومؤكدين في الوقت ذاته حرصنا على صون وحماية الأموال العامة والوضع المالي للدولة.